

أكثر من حرب باردة

- حميدي العبدالله**

على هامش مؤتمر ميونيخ، قال وزير خارجية ألمانيا إن العلاقات بين روسيا والغرب في أكثر من حرب باردة. مصطلح الحرب الباردة أطلق على التنافس والصراعات بين الاتحاد السوفياتي ودول حلف «وارسو» مع جبهه، وبين حلف «ناتو»، بزعامه الولايات المتحدة من جهة ثانية، لتتبعها في الحروب الباردة والمدمرة الأخرى، لا سيما الحرب العالمية الثانية.

معروف أنّ الجيش السوفياتي لم يفرج إلا مرة واحدة للحرب خارج نطاق مناطق حلف «وارسو»، وهي المرة التي أرسل فيها قواته لمناصرة الثورة التقدمية اليسارية في أفغانستان، ما عدا ذلك اقتصر الصراع بين الاتحاد السوفياتي والغرب على الصراع الإيديولوجي والسياسي، أو الصراع العسكري غير المباشر، من خلال دعم كل تحالف للقوى التي تؤيد سياساته.

لكن المؤكد أنّ روسيا التي خسرت الكثير من مناطق نفوذها التقليدية في منطقة أوراسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، كان متوقّعا لها عندما تنهض من جديد آن تسعى إلى استعادة هذه المناطق، بالسم و بالحرב.

وفعلا بدأت تسعير روسيا بعد رحيل الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين، حليف الغرب، عن سدّة الحكم، ومجيء الرئيس فلاديمير بوتين، الذي وصف انهيار الاتحاد السوفياتي باكبر كارثة

جيوستراتيجية في التاريخ.
في عام 2008 استخدمت روسيا لأول مرة بعد نهوضها الجديد القوة العسكرية لحماية ما تبقى لها من نفوذ في مناطق مُخْتَلَف عليها بينها وبين جورجيا، وهي أبخازيا وأوسيتيا، واستخدمت القوة العسكرية قادمة أخرى لضَمّ شبه جزيرة القرم التي كانت منذ قيام الاتحاد السوفياتي جزءاً لا يتجزأ من الدولة الأوكرانية، ومعروف أنّ القيم كانت مقاطعة روسية، ولكن في إعادة التقسيم الإداري للاتحاد السوفياتي تمّ إلحاقها بأوكرانيا.

للمرة الأولى في تاريخ روسيا وفي تاريخ الاتحاد السوفياتي تشترك قوات روسية في حرب خارج حدودها، وتستخدم فيها أحدث ما في ترسانتها العسكرية، وتحديدًا سلاح الجوقضائي، وهو ما يحدث الآن في سورية.

لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال عزل قرار إرسال القوات الجوفضائية الروسية إلى سورية لمشاركة الحكومة السورية بمكافحة الإرهاب عن الصراع الأعم والأشمل الذي تخوضه روسيا مع الغرب لاستعادة ما خسرت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ولعل هذا ما قصده وزير خارجية ألمانيا عندما وصف ما يجري بين روسيا والغرب باكثر من حرب باردة، أي تجاوز مستوى الصراع السياسي والإيديولوجي.

وأضح أنّ روسيا مصمّمة على تحقيق هدفين أساسين، طالما شرحهما الرئيس فلاديمير بوتين في خطاباته أكثر من مرة، وهما احترام الغرب لحرفية ميثاق الأمم المتحدة والتخلي عن سياسة الاستفراد الأحادية، وعدم مقاومة جهود روسية لاستعادة ما خسرت في مناطق نفوذها التاريخي.

وبديهي أنّ نتوع أنّ الصراع حول هاتين المسألتين سيقدو إلى ما هو أكثر من حرب باردة.

«جبهة النصر»

– الإعلان الأميركي الروسي كرئيسين لمجموعة العمل من أجل سورية التي ترعاها الأمم المتحدة عن وقف النار في سورية، وإضافة «جبهة النصر» إلى الذين يستندتهم القرار إلى جانب «داعش»، يشكّل نتوجيا جليلاً للذريع لسنوات من القتال السعودي التركي «الإسرائيلي» لتقديم «جبهة النصر» شريكاً لا غنى عنه في الحل السياسي والحرب على «داعش».

– لم تكن أميركا خارج هذا القتال لتبنيص «النصرة»، وإدماجها سياسياً والسعي إلى جعلها جزءاً من الحرب على «داعش» رغم تصنيف واشنطن المبكر لـ«النصرة» كتفخيم إرهابي. فكلّام ديفيد بترايوس الرئيس السابق للمخابرات الأميركية عن أهمية «النصرة» في الحرب على الإرهاب لم يكن كلاماً شخصياً.

– بقي الاستئنتين يعطل كل السعي للحل السياسي والحرب على الإرهاب بالبحث عن الشريك السوري المناسب الذي كانت واشنطن ترفض التسليم أنه الدولة السورية.

– سلّمت واشنطن اليوم بأنّ الحرب على «النصرة» ستستمرّ وأنّ القوات المسلحة السورية ولفهاها سيواصلون هذه الحرب كما ورد في البيان الروسي الأميركي.

– فتحت واشنطن لجماعات تركيا والسعودية باب الاعتداع عن «النصرة»، وإلا يلقون مصيرها وهما التحديّ الكبير الذي سيعجز عنه الكثيرون.

التعليق السياسي

هدنة وقف إطلاق النار

فماذا عن وقف نزيف الدماء السورية؟

■ **سعد الله الخليل**

بعيدا عن أسباب ودوافع الأطراف الدولية والإقليمية والسورية للسعي في التوافق حول الهدنة العسكرية على الأرض السورية، ثمة قضايا خلافية وشائكة وحساسة لا تستطيع المفاوضات الشائقة والطويلة والأونيايا بطبيعية الحال حلها. في البعد الإنساني والعسكري والسياسي، لا يمكن لمعالق إلا أن يشعر بالإرتياح حيال مبادرات وقف إطلاق النار التي تحظى بأضعف الإيمان جرات تفأول على الساحة السورية بإمكانية الانطلاق الحدي للمسار السياسي ما يُضَاف إلى الجرعات المعنوية العالية التي ولدتها الإنجازات العسكرية للجيش السوري وحلفائه على الجبهات السورية بمؤازرة الطيران الروسي، ما أضاف إلى العمليات الدقة والفاعلية والسرعة في الإنجاز.

أمام وقف إطلاق النار تحديات لا تقل أهمية عن الدوافع الكامنة وراء موافقة الأطراف في هدنة قد تتطور لتواكب مسارا سياسيا أشمل وأكبر فائدة، ولعل أولى تلك التحديات تحديد الأطراف المشمولة في العملية. فالصراع الأميركي على اقتصاص قائمة المبعدين على تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» تقابله الرؤية الروسية بضخّ وتطبيقات «جيش الإسلام» و«أحرار الشام»، ما يعيد للأزمة السورية إلى نقطة البداية في ظل المعجز الأردني عن تصنيف الجماعات الإرهابية.

فكما يمثل موقف العلاقات الرياض تحديا جديدا في ظل طلبها ضمانات بوقف الغارات ووقف استهداف «جبهة النصرة» ما يعنى موقفا أكثر تشدداً من الموقف الأميركي نصره للمواقف التركي الذي لا يزال داعما للجبهة من دون أن يدلي بنسق الهيئته المشترك رياض حجاب التي ضمانات يمكنها من الفصل المتضوية تحت الجناح السعودي وإطلاق أي قاب قوسين أو أدنى من اعتبارها منتملًا إرهابية. فهل الصراع السوري يفتق إلى نأر يستوي تلك الفضائل؟ أكد حجاب أنّ الفضائل تسعى إلى هدنة مؤقتة هدفها تسهيل إدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المُحاصرة، وليس وقف إطلاق النار، فكيف يطلب حجاب من الحكومة السورية وفقاً كاملا لإطلاق النار ومن فضائله هدنة إنسانية؟ أليس في الأمر موازية سياسية، إن لم نقل وقاحة غير مسبوقة.

في الحديث عن المناطق المُستَناة من وقف إطلاق النار، يظهر التباين الروسي الأميركي، فإذا كانت جبهة إدلب محط إجماع روسي، أميركي على استهدافها وفي ظل القناعة الأميركية بأنّ ريف حلب خرج من المعادلة الميدانية وبات في قبضة الجيش السوري وحلفائه فإنّ درعا ستكون نقطة الخلاف الرئيسية التي تسعى واشنطن إلى تحديدها بعيدا لضمان جبهة أردنية فاعلة في الصراع على الأرض بعد خسارة الجبهة التركية من جهة، بما يسمح بالإمداد اللوجستي لتلك الجماعات من البوابة الأردنية و«الإسرائيلية»، ولكون القيادة الأردنية أداة طيعة في اليد الأميركية ولا مشاريع خفية لها في المنطقة خاضعة للعناية الأميركية من جهة أخرى. في الوقت الذي يسعى الجانبان الروسي والأميركي إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، يواصل حلفاء واشنطن والإقليميون (السعودية وتركيا) إطلاق نيرانهم على الجبهات عبر العضي التركي في تصف المواقف العكزبة في الداخل السوري والسعي السعودي إلى تزويد جماعاتها الإرهابية في سورية بصواريخ مضادة للطائرات، ما يعنى رفض الدعوة السورية إلى وقف الإمداد الإقليمي بالسلاح قبل وقف إطلاق النار.

وتمثل التفجيرات الانتحارية التي استهدفت حيّ الزهراء في مدينة حصص ومنطقة السيدة زينبي في ريف دمشق رسائل دعوية جديدة على الساحة السورية فتوح من مرسلها راحة الوهابية السعودية.

ربما تتوصل الأطراف الدولية والإقليمية إلى وقف لإطلاق النار على الأرض السورية، إلا أنّ السؤال الذي يطرح نفسه: متى يتوقف نزيف الدم السوري؟

البناء

«إسرائيل» تريح عربياً... وتخسر غربياً!

- صبحي غندور***

كان لافتاً للانتباه ما قاله رئيس الحكومة «الإسرائيلية»، بنيامين نتنياهو، في مؤتمر دافوس، الشهر الماضي، لممطي الاتحاد الأوروبي حين دعهام إلى أخذ مواقف من «إسرائيل» شبيهة بمواقف حكومات عربية، ثمّ قوله: «ثمة تغيير دراماتيكي في العلاقات الخارجية لإسرائيل في المدة الأخيرة، بينها وبين جيرانها العرب، الذين يرون فيها حليفاً وليس تهديداً».
فيما شهدت علاقات «إسرائيل» تازماً مع حليفها التاريخيين (أميركا وأوروبا)، خلال سنوات حكم نتنياهو منذ العام 2009، خاصةً حول موضوع المستوطنات وعدم التقدم في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وكيفية التعامل الأميركي والأوروبي مع الملف النووي الإسرائيلي، نجد أنّ الصراع العربي-الصهيوني لم يعد هو قضية العرب الأولى، ولا همهم القومي المشترك، وأنّ القضية الفلسطينية برمتها قد تمهّنت عربياً ودولياً، بل أنّ بعض ممثلي حكومات عربية أصبحوا يتحدّثون عن أهمية التواصل مع «إسرائيل» والتطبيع معها.

كلّ تخضع «إسرائيل»، حتى الآن، للمطالبة الدولية بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود العام 1967، عصمتها القدس، ولا بإزالة المستوطنات أو وقف الاستيطان، ولا بجل عادل للقضية اللاجئين، وهذه القضايا هي التي جرى التفاوض حولها في السنوات الماضية بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين».

لم تجد «إسرائيل» مصلحةً إطلاقاً في توصل المفاوضات الدولية مع إيران

إلى نتائج إيجابية، ولا في إنهاء الأزمة الدعوية السورية بتسوية تحافظ على

وحدة الكيان السوري، وتعيد بناء الدولة السورية على أسس سليمة، بينما

المصلحة «الإسرائيلية» هي في استمرار هذه الأزمة وانتشارها في كل المشرق

العربي، وباستنزاف قوى المقاومة فيه، وبانتشار جماعات الإرهاب باسم

الإسلام، وبالتشجيع على الفتن الطائفية والمذهبية في عموم المنطقة.

«إسرائيل» تعمل منذ سنوات، خاصةً منذ وصول نتنياهو إلى الحكم عام

2009، على أن تكون أولوية الصراعات هي مع إيران وحلفائها في المنطقة،

على إقامة محور عربي إقليمي دولي تكون «إسرائيل» هي الرائدة فيه لإشغال

عرب عسكري ضدّ إيران ومن معها في سوريا ولبنان وفلسطين، بحيث تتحقّق

عدة أهداف «إسرائيلية» مهمّة جدًا لكل الاستراتيجية والمصالح الصهيونية في

المنطقة والعالم. فالهزمنة «الإسرائيلية» هي على تهميش الملف الفلسطيني

وكسب الوقت لمزيد من الاستيطان في القدس والهبة الغربية والولان،

وعلى تفجير صراعات عربية داخلية، باسماء وحجج مختلفة، تؤدّي إلى تفنيت

الكيانات العربية الراهنة وتدمير الجيوش العربية الكبرى، وعلى إقامة تطبيع

سياسي وأمني مع كل الأطراف العربية التي تقبل السير في الهدف «الإسرائيلي»

المتشوّذ. كلّم الإستراتيجية ستجعل من «إسرائيل» قوّة إقليمية ودولية كبرى

في عصر بدأ يتسك بالاعتدائية القطبية، بحيث تصبح قادرة على فرض «شرق

أوسط جديد» يسمح له بتحقيق الهيمنة الأمنية والسياسية والاقتصادية على

كل المنطقة، بعد أن تضع الحروب الإقليمية والأملية أوزارها.

ما يحدث الآن هو أنّ «إسرائيل» تتقدم في منطقة الشرق الأوسط بينما

يتراجع دورها في دول وجمعتها العربية، حيث تفرّخ أصوات عديدة تطالب

بمقاطعة ما تنتجه المستوطنات «الإسرائيلية»، وحيث تعزّف برلمانات

حكومات أوروبية بالعودة الفلسطينية قبل قيامها، وحيث تفشل أيضاً قوى

الضغط «الإسرائيلية» إلى وقف تحسين العلاقات الغربية مع إيران، بعدما

فشلت محاولات نتنياهو منع التوصل إلى اتفاقٍ دولي مع إيران حول ملفها

النووي.

لاحظ المراقبون كيف فشلت «إيباك»، وهي الجسم السياسي لما يُعرف باسم

«اللوبي الإسرائيلي» في الولايات المتحدة، في تغيير اتجاهات البيت الأبيض

حول الملفين الإيراني والسوري، خلال الفترة الماضية، وقد ضغطت «الإيباك»،

ومن ورائها حكومة نتنياهو، على إدارة أوباما في العام 2013 من أجل القيام

بضربات عسكرية ضدّ سورية ثمّ لوقف التفاوض مع إيران حول ملفها النووي،

لكنها فشلت في المسألتين، إضافة إلى استمرار الخلاف مع حكومة نتنياهو

حول قضية المستوطنات.

لكن، هل يعني هذا الخلاف الحاصل بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو خلافاً

بين أميركا «إسرائيل»؟ كلاً طبعاً. فجماع المساعدات الأميركية لـ«إسرائيل»

ازدادت في السنوات الماضية، ولم تقم إدارة أوباما بأيّ تجديداً لم تتّمهه الولايات

المتحدة سويّاً للكيان الصهيوني من مال وسلاح ومساعدات مختلفة، بل إنّ

واشنطن لم تهدأ تل أيّوب بأي عقوبات، رغم أنّ إدارات أميركية سابقة علقت

ذلك، كما حصل في مطلع عقد التسعينيات في ظل إدارة جورج بوش الأب.

مشكلة الولايات المتحدة الدائمة ليست في مواقف الإدارات المتعاقبة، بقدر ما

هي في الحضور الكبير للضغط «الإسرائيلي» الفاعل داخل المجتمع الأميركي،

من خلال العلاقة المالية والسياسية مع أعضاء الكونغرس والهيئمة على معظم

وسائل الإعلام الأميركية، حيث نجد الإدارات في أميركا أسيرة ضغوط السلطة

التشريعية (الكونغرس بمجلسيه) وعبء «السلطة الرابعة» أي الإعلام. فهذا

العصر هو عصر «المال والإعلام»، ومن يملكهما يملك قدرة التأثير على صنع

القرارات السياسية. هكذا فعل «اللوبي الإسرائيلي» في الغرب عموماً، وفي

أميركا خصوصاً، من حيث تركيزه على المؤسسات المالية والإعلامية في

الغرب. ويتوزّع تأثير قوى الضغط «الإسرائيلية» في أميركا (كما هو أيضاً لدى

قوى الضغط الأخرى) على الحزبين الديمقراطي والجمهوري معاً، فنرى عدداً

لا بأس به من الديمقراطيين و«بيراكون الإن في الضغط على الإدارة الحاكمة

لصالح هذا «اللوبي» أو ذاك، علماً بأنّ تعفّر البرنامج «الأوبامي» ليس سببه

حصراً حجج تأثير «اللوبي الإسرائيلي»، فهناك طبعاً نفوذ القوى الهيئمة

تاريخية على صناعة القرار وعلى الحياة السياسية الأميركية، وهي قوى فاعلة

في المؤسسات المالية والصناعية الأميركية الكبرى.

لكنّ الاختلال الكبير في ميزان الضغوطات على الإدارة الأميركية في موضوع

«الملف الفلسطيني» يكمن لجهة حضور الضغط «الإسرائيلي» وغياب الضغط

العربي الفاعل، ما يسهّل دائماً الخيارات للحاكم الأميركي بأن يتجنّب الضغط

على «إسرائيل» ويختار الضغط على الجانب العربي، والطرف الفلسطيني

تحديداً، وهو الطرف المستهدّف أولاً من قبل «إسرائيل»، باعتباره الحلقة

الأضعف دائماً.

لنَدّي قناعةً كاملةً بمنهج «جدل الإنسان» الذي صاغه المفكّر العربي

المصري الكبير المرحوم الدكتور عصمت سيف الدولة، هذا المفكّر الذي

يشير إلى الصراع في داخل (الإنسان - الفرد) وداخل (الإنسان - المجتمع)

بين «الماضي» و«المستقبل» من خلال ما عليه حاضر الواقع هذا الإنسان أو

المجتمع من تحديات واحتياجات. كل مشكلة العرب التي نشأ عنها أيضاً يعيشون

أسرى الماضي فقط، أو يتعاملون مع رؤى للمستقبل، بمعزل تامّ عن واقعهم

في الحاضر وتراهم من الماضي. ففي الحالتين، اجتزأً عن «العناصر الثلاثة

التي تفرّض نفسها في تطوّر الناس والمجتمعات».

وإذا كان «الزمن» هو «البُعد الرابع» علمياً في «القياسات»، فإنّه أيضاً

«بُعد الرابع» في الأزمان وفي مقومات الحياة عموماً. فهو «البُعد الرابع»

في مفهوم «الدولة» التي تقوم على (أرض وشعب ومؤسسات حكم)،

حيث يوجد نجاح تفاعل هذه المقومات الثلاث مع مرور «الزمن» الدولة

العادلة والمؤامنة والوطن الواحد. كذلك، هو «البُعد الرابع» في

نشوء «الحضارات» واستمرارها حيث الوجود المتّوحد بين (القوّة والعلم

وحريّة الإبداع)، وهو أيضاً «البُعد الرابع» في ممارسة «الأسلوب العلمي» في

العمل العام الذي يقوم على التلازم بين (النظرية والاستراتيجية والتحكّيك)

وأزرى «الزمن»، أيضاً بعدما رابعاً» في مسألة «الهيئة» لدى العرب حيث تقوم

المنطقة على «هويّات ثلاث» متفاعلة هي الوطنية والعروبة والإيمان الديني.

لأسف، فإنّ الأزمان يفتقدون حالياً كل هذه المقومات التي يمكن أن يتفاعل

معها «الزمن»، فلام يبذلون الأسس العلمية لدولهم، والتي هي بمعظمها موروثة

الآن يخطر التفكك، ولاهم يتقدّمون في عناصر «الحضارة» من حيث توفر القوّة

والعلم وحريّة الإبداع، ولاهم حتّما مجتمعون على رؤى مستقبلية أو على خطط

استراتيجية مشتركة. ربما أصل المشكلة في حاضر العرب هي «القوّة» بعدما

والصراعات التي أوجدوها داخل ثلاثيّة «هويّتهم»: الوطنية والعروبة والإيمان

الديني، بينما «إسرائيل» تفرّض نفسها عليهم كونه يهودية، رغم اغتصاب

الأرض وتهجير الشعب، وتمكك مشروعاً صهيونياً لمستقبل المنطقة عمره أكثر

من مئة عام...

«إسرائيل نجحت في ممارسة منهج «جدل الإنسان» بينما هارقون

في الجدل حول طوائفهم ومذاهبهم ونهجهم».

■ **مهدي «مركز الحوار» في واشنطن**

Sobhi@alshwar.com

«عولمة التحالفات الرديفة» في وجه «الإرهاب المُعولم»

واضحاً ثقافته المستمر من كلّ ما يمكن أن يحدّ من حركته الدعوانية، أو يجعله موضع مساءلة ومحاسبة وملاحقة دولية. وإذا أردنا أن نقسّم المراحل التاريخية التي مرت بها المنظومة الدولية يمكن الإشارة إلى التالي:

المرحلة الأولى، بداية الأمر ربما كان بإمكان تلك المنظومة يوماً أن تمارس دوراً وكان لها هامش، يمكنها المساهمة من خلاله في حل بعض الأزمات الدولية المستعصية وتوفير شيء من الاستقرار فيها باللجوء إلى أدواتها الناعمة وأخرى القليظة (كالفصل السابع) ونشر قوات طوارئ دولية في عدد من دول العالم.

المرحلة الثانية، تحوّلت المنظومة الدولية تحديداً إلى «حصان طروادة»، أي مجرد أداة في يد بعض الدول الكبرى، وتحديداً أميركا، وأضحّت مجرد مظلة دولية شرعية للاعتداءات الخارجية ضدّ بعض الدول كما حصل خلال الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003.

المرحلة الثالثة: أضحّت المنظومة في حالة موت سريري، بلا فائدة عملية مرتجاة، مجرد هياكل عظمية، بلا أنياب، تحيّر الميادم من تحزنها، ويقتصر دورها على العويل والصراخ، لا تحرك سائكات لحماية السلم والأمن الدوليين الذي يفترض أنه مهمتها الرئيسية، أضحّت ثقف موزي المتفجع: لا تبادر، رغم بياناتها التذكيرية الكثيرة (أخسرنا بيان بيان كي مون حول الاستيطان الإسرائيلي)، وعبايتها حوارات هامشية (البعث، سورية...إ)، من دون أن يكون لها أي تأثير أو قوة دفع باتجاهها، وإصدارها قرارات سطحية تفيدنا بأنها لا تزال موجودة على الساحة الدولية، لكن لا حياة لمن تنادى.

دورها بينما يدعو إلى الأنف أنّ تلك المنظومة غاب دورها يوماً يعيش العالم أصعب مرحلة أزماته الكونية، فما تصدره اليوم من قرارات على خزنتها (65 قراراً منها ثلاثة حول الإرهاب عام 2015، 63 قراراً منها خمسة حول الإرهاب عام 2014، 47 قراراً منها 3 حول الإرهاب عام 2013) يبقى حبراً على ورق، لا يلتزم بها معظم الدول الأعضاء، رغم مشاركة هذه الدول في «مهموجة» إقرارها، وحفظ التصديق لها، ومما لا شك فيه أنّ ذلك يعود بشكل أو بآخر إلى فقدان الثقة بالمنظمة، التي لا يمكن إغاؤها من مسؤوليّة ما وصلت إليه حالها اليوم جراء انحيازها وانحرافها عن مسارها المُحدّد.

أمام الواقع الحالي اليوم، بعد سبعين عاماً من عمر المنظومة الدولية، وفي خضم طفرة التحالفات الدولية، نظرح العديد من الأسئلة أهمها:

لماذا باتت قمة السهولة اليوم تتمثل بالإعلان عن تحالفات تارة دولية، وتارة عربية، وطورا إسلامية، من خارج أطر المنظومة الدولية؟

ألا تعني تلك التحالفات المستحدثة بشكل أو بآخر المنظومة الدولية والمنظمات الإقليمية وكلّ تلك التي حكمت العلاقات بين الدول على أسس وتوابت ومواقف محدّدة؟ ألا تعني الاستعانة بها عن دورها، وهل باتت اليوم مجرد قوالب فارغة، شكلية، خاوية من أي مضمون، يمكنها من لعب دور جوهرى في ساحات الصراع وما أكثرها أهمها:

لماذا يتمّ التهرب من الإحلاف والمنظمات الإقليمية والدولية التقليدية (الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، منظمة مؤتمر التعاون الإسلامي) ويجري استنساخ

■ **كاتب وباحث لبناني**

السنة السابعة / الثلاثاء / 23 شباط 2016 / العدد 2012
Seventh year / Tuesday / 23 February 2016 / Issue No. 2012

رفقا بلبنان... احموه من الانفجار

- د. سلوى الخليل الأمين***

المتفوقين، الحاقدين، الماحولن غلامة النفس الأثمة بالسوء هم الذين لم يقرأوا كتاب الله وأدعوا الشّير على دينه الحنيف.

فالإسلام يا سادة العصر ليس شعائر تكتب على أفواه البنادق ضدّ الفقراء والمعوزين، الذين لم ينعموا بدهف القصور وسيولة الجيوب. الإسلام دين الحق والخير والفلاح والرحمة، لا دين البخل كما تحمل من مضامين تنظم سلوكيات بني البشر بعضهم مع البعض الآخر. لهذا كانت الوصايا واضحة ومفهومة لمن يريد أن يفهم، ومفروّدة لمن يُحسن القراءة، ومنها قول الرسول الأكرم محمد بن عبد الله: إنّما بُعثت لأتمّم مكارم الأخلاق.

فأين مكارم الأخلاق حين يتمّ الانتقام من عمّال هاجروا من وطنهم لبنان إلى ديار فلنوها الحلجّ العين الذي يقيم عزّ الدهور وإرباكاتها المتنتقلة والمحاجة إلى لغة العيش النظيفّة التي تنسّد الرّمق والناتجة من عرق الجبين.

حين هاجروا كانت وجهتهم البلد الشقيق الذي اعتبروه مقراً أمناً يحضنهم في أوقات الشدّة الناتجة عن تقبّل الظروف السياسية التي قلبت ظهر المحن لكلّ لبناني، ما كان أمناً في وطنه وأرضه وقرب عياله، لهذا قصودوا موطن البسالة الضخيمة الذي ظنوه عوناً لها في السراء والضرء، وإذا في ليلة نيلها، تتشاكى المسارات السياسية بين الخضوع للغرب وسياساته القائمة على التفرقة الإثنية والعرقية وشدّ العصب المذهبي، إضافة إلى تلقّي الإملاءات الخارجية التي تدقّ الإسفين بين الأخ وأخيه دون رحمة والأمان في كلّ حالات الاحتكاك والاستعباد وإستلاب حرية الفرد وقناعاته وآرائه التعبيرية ومساحة حركته وتفكيره وانتماؤه السياسي والوطني وحتى العربي الحامل قضية الوطن السليب فلسطين صموداً وتصدياً ومقاومة، إضافة إلى إسقاط عناوين الديمقراطية التي هي حق لكل مواطن أو مهاجر، كما قضيا العدالة الاجتماعية التي تحتاجها الشعوب مطلقاً من خلال حقها الإنساني بالتمتع بالأمن والأمان في كلّ شأن مستقرّ وجيش قوي يردّ كيد المعتدي ويحمي المواطن في أرضه وماله وعائلته.

هنا تطوّر الآيات البيّنات حين ترتفع الحكام السياسية المُنتخبة كفتقافع السيف على الوطن على أفواه البيان لم يتفقوا علوم السياسة، ولم يدرسوها في الجامعات، ولا في بيوت سياسية أو في حلقات حزبية وطنية وقومية تشذّم إلى الفعل القوي، بل أخذوها بالثواتر أبنا عن أب وليس عن جدّ مجرد، إنّ الإرث المالي يجب أن يتبعه إرث سلطوي، مدعوم بسلمة خارجية متسلطة من جراء فترات تبعثرها ذات اليمين وذات الشمال على من ينفذ الأمر بحذافير، إرضاء لطموحها المرفوع على أسنة الحراب الخاضعة للسيااسة الأميركية - صهيونية، التي ترغف لهم العصا ساعة تشاء دون اعتبار للمناخيل الحزبية التي تُصرّف على الحروب المتنتقلة عوضاً عن صرفها على محاربة الفقر والمرض والأميّة.

هذا المال الملعون الذي أصبح لعنة العصر في هذا الزمان المطعم بالمرارة، لا بدّ يفعله في تغيير القيم السياسية والمبادئ الوطنية التي تطوّر على ألسن بعض حلل مختلفة حين يشخّ العباد وتقلصّ الهبات أو تتوقف لسبب ما، دون أيّ اعتبار لما يُرضي الله وشرائعه المساوية التي هي دستور الحكم في ديارهم، بل جعلوا أنفسهم رعاة للدين الإسلامي دون غيرهم من أهل المذاهب الإسلامية الأخرى أو المجاورة، مع العلم أنّ قبلة المسلمين في مكة واحدة موحّدة، وعبارة «بسم الله الرحمن الرحيم» واحدة، والصلاة خمس فرائض لجمع المذاهب الإسلامية واحدة موحّدة أيضاً، والحجّ واحد والذابحة فرض واجب على كل مسلم ومسلمة. فهل يجوز بعد كل هذا، طرد المهاجرين اللبنانيين الذين قصودوا دول الخليج الشقيقة، خصوصاً السعودية، لمجرد أنّ أهل القاصدة في لبنان، فريقان مختلفان في ما بينهما ولكل خط سيره ومساره؟ هنا ربما يجوز تكديرهم بما ورد في كتاب الله المُتمنّل، أي في القرآن الكريم: «ولا تزرّ وازرة وزر أخرى» (سورة الإسراء الآية 15).

ألا يحقّ لكلّ لبناني الاعتراض على معاينة المواطن اللبناني المهاجر، وهل يجوز الانتقام من وجعله قفيص عثمان يلوّج يطرده من عمله عند كلّ خلاف بين فرقاء السياسة على الساحة اللبنانية؟ هنا يحقّ لكلّ لبناني أن يتساءل: أين سلوكيات الإسلام التي تدعو إلى احترام صلح الرحم وكلّ مصلح أمّ الحالمم الأخر، وصلّة التقارب والتضامن والرحمة بينهما قائمة على صلّة اللقّة والدم والدين، مع كل ما يتبع ذلك من تاريخ وحضارة ووطن واحد، حدوده مرسومة من المحيط إلى الخليج، وليس عبر تقسيمات جغرافية أراها المستعمر يوماً، مع معاهدة «سايبكس» أو، فلا متفرّقة ومتنازعة، ولتاريخه ما زال يدسّ سمومه بين الأبياء، عناوين سياسية وعرقية ومذهبية تقنيطية وشعارات تقسيمية، وفيركات إعلامية مزيفة، بحزّتها حكام وسياسيون جعلوا الغرب قبلمتة ومرجعيتهم، وأترضوا به ستعمرها بانابوا جديدة وسائيلب مبكّرة ترسم الشّر لآمة العرب، التي قبل فيها: إنهما أحسن أمة أخرجت إلى العالمين، في حين أنّ القرار الأعلى هو: «نحاربهم بأن نحرضهم على بعضهم البعض، فنجعلهم يتقاتلون ويسفكون دماء بعضهم البعض».

أليس من عجائب الزّمان أنّ يتمّ رسم الصورة البشعة لأنفسنا في عصر القرية الكونية والعالم المفتوح؟ أليس لدى القيمين على السلطة رؤية واضحة توحّد المسارات والآراء بعيداً عن التجاذبات السياسية المرتبته للخارج قبل أن يتعلّق الطوفان الجميع؟ كيف لمن يدعي الإسلام أن يقام الصلاة باسم الله الرحمن الرحيم، وفي الوقت نفسه، لا يتفقن فعل الصيام والتقديف ومدى الله وإرشادته وتعاليمه، ولا يتفقن التقيّد بموازين الشرع الحنيف ومضامينه، كي يكون مستحقاً لقب مسلمة اللباد التي منحها الله لعباد جمعيها، كي تكون عوناً لها ولمن حولهم من أخوة، فعلا يحاسب عليه في الدنيا قبل الآخرة؟ ألا يستحقّ هذا الشعب اللبناني المغلوب على أمره في الداخل، أن ينعم بما يوجد به من هاجر من أبنائه واعتبرت من أجل حالها قوت عياله، علماً أنّ «قطع الأرزاق من قطع الاتّفاق» أليس الحرمان الاقتصادي والاجتماعي بقادر على خلخلّة كل الأنظمة، مهما اشدّت قوتها وتعاظم شهاؤها، حين فتحت مسارات العولمة طرق التواصل بين بني البشر أجمعين على مصراعيهما؟

هل يدرى حكام المملكة السعودية أنّ الهيئة المالية المخصّصة للجيش اللبناني قد أسعدت كل اللبنانيين الذين لم يشفوا أمام بعضها بل ملايين حُجرت لجيوب البعض من يعتبرون أنهم حمدة الحق التي تحضّ المملكة، علماً أنّ الجهل المستشري في التعامل مع حقوق الناس هو ما يؤرّط السعودية في ما لا تحمّد عقبا، خصوصاً أنّ معظم الناس يعلم أنّ المملكة دولة تطبّق الشريعة الإسلامية الصمحة، التي إذا عدنا إلى مضامينها نجد القول الكريم: «وأما السائل فلا تنهر وأما بنتعمه بك فقط» (سورة الضحى الآية 11). المفصود بهذه الآية الكريمة كما يقول المفسّرون: «النعمة شركها يكون باهون ثألة»، أو الاعتراف بها باطناً وأنها من الله وفضله، ثانياً: التحدّث بها ظاهرها بنعمة، يكف بقول (سورة الضحى الآية 11). المفصود بهذه الآية الكريمة كما يقول المفسّرون: «النعمة شركها يكون باهون ثألة»، أو الاعتراف بها باطناً وأنها من الله وفضله، ثانياً: التحدّث بها ظاهرها بالسلطان، والأمر الثالث: صرّفها في مراضة من أنعم أيّ الله». لهذا فإنّ الهيئة المالية السعودية للجيش اللبناني فيما مرضاة الله الذي أنعم على المملكة بثروت النقط التي تسفّح فيها لا تحمّد عقبا.

إذا، نحن اليوم من دستور قائم على مرضاة الله وأتباع كتابه وستة رسوله محمد بن عبدالله، وأين نحن من تعديم ما أنعم الله به من ثروات نظفية وغازية على المحتاجين من الدول الشقيقة وفي بلدهم لبنان الذي يحتاج جيشه إلى السلاح الحديث والمتطوّر من أجل ردع الحادة الصهيوني الذي احتل فلسطين والقدس الشريف، ومن أجل معاربة الإرهابيين التكفيريين الذين يتاجرون بالرسالة المحمدية ويشوهون الإسلام ويكفرون كل من اعترض بهموتهم الإرهابية من المسيحيين والشيعية أبناء الأرض الواحدة، علماً أنّ أهلنا أمر باحترام أهل الكتاب على اختلاف دياناتهم ومشاربهم وأهوائهم، بقوله: «ولتحدن أقرّبهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأنّ منهم قسيسين وربّهانا وأنهم لا يستكبرون» (سورة المائدة الآية 82).

بعد كل ما جرى ويجري، ويؤيّد بإبشع العواقب، أليس من